يضر ش اي انه اذا شك في تغير الماء هل حصل من جنس ما يضر وهو ما ينفك عنه غالبا كطعام او ليس من جنس ما يضر كقراره في الاصل بناؤه على الطهورية ولا ينتقل الماء عن اصله حتى يتحقق ما يوثر فيه واما لو علم ان المغير مفارق وشك في طهارته ونجاسته فالماء طاهر غير طهور وعمومه قوله شك انه كوظن ان تغيره مما يضر لا يكون الحكم كذلك وهو كذلك اذ الحكم انه يعمل على الظن فقوله هل يضر بدل من شك او عطف بيان عليه او تفسير له بحسب المعنى قوله هل يضر اي هل هو مما يفارقه غالبا او من قراره وليس المراد انه شك في تغيره هل هو طاهر او نجس فان هذا يجتنب والفرق بين قوله او شك في تغيره الخ وبين قوله فيما ياتي من قوله وبشك في حدث والجامع اي كلا منهما شك في المانع فلذا اثر له وقوفا مع قوله عليه السلام خلق الله الماء طهورا الحديث واما ما ياتي انه شك في الشرط والذمة عامرة فلا تبرا الا بيقين وقوفا مع قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ اي يقينا ص او تغير مجاورة ش مجاوره بالهاء والتاء على كل فالمراد به تغير يحيه فقط بحسب الصورة برايحة كريهة كالجيفة او طيبة كنبت مجاور له فلا يضر ذلك لان الرايحة في الحقيقة انما هي في الشيء المجاور للماء لا فيه هذا ان كان المجاور منفصلا غير ملاصق بل وان كان تغير المجاورة بدهن لاصق سطحه ولم يمازجه ولاصق فعل ماض يقال بالصاد والسين والزاي فظهر ان المجاور قسمان لا يستثنى باحدها عن الاخر وسياتي ذكره من عدم اعتبار التغير في الملاصق اشار اليه ابن عطاء الله وابن بشير وابن راشد واعترض ابن عرفة على ابن الحاجب هذه المسالة بان ظاهر الروايات واقوالهم ان كل

تغير

تغير بحال معتبر وان لم يمازج وينتقل عبد الحق عن ابن عبد الرحمن عن الشيخ والتابسي ما استقى بدلو دهن بزيت او غيره وغير لحمه او اضاف الماء طهورا انتفى ص او برايحة قطران وعاسا فر ش اي ان الماء اذا تغير برايحة القطران الباقية في الوعاء او بالتاجر في وعاء سافر فظهر عليه ولم يتغير لونه ولا طعمه فهو طهور يجوز الوضوء منه مراعاة لمطلق الاسم على الارجح عند سند فقوله او برايحة قطران معطوف على بدهن داخل في خبر المسالة لا على مجاوره اذ القطران من جملة المجاور والعطف يقتضي المغايرة والتقدير وان كانت المجاورة بسبب رايحة قطران وتقييد المولف بالمسافر خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له بل لا يضر تغير الريح مطلقا ويضر تغير اللون والطعم مطلقا والحاصل كما قال الحطاب ان تغير ريح الماء فقط من القطران فهو من باب التغير بالمجاور ويجوز استعماله ولا يتقيد ذلك بالضرورة ولا بالسفر وان تغير لونه او طعمه فانه يسلبه الطهورية ولا يجوز استعماله لا في الحضر ولا في السفر الاعلى ظاهر ما نقله ابن راشد عن بعض المتاخرين وتقييد جنيد بالسفر والضرورة اليه ولا يجوز مع وجود غيره والله اعلم وكلام المولف محتمل لما لم يكن القطران دباغا لوعاء الماء فان كان دباغا لوعاء الماء فلا يضر التغير به لونا او طعما او ريحا وان طرا ذلك شك في كونه دبغها دباغا تاما لان الظاهر انه يجري فيه ما تقدم في قوله او شك في تغيره هل يضر او بمتولد منه ش هو معطوف على مجاورة اي وان كتغير ذلك المطلق بمتولد من الماء كالمتغير بالطحلب بضم الطاء واللام وفتح اللام ايضا وهي الخضرة التي تعلو الماء والخزبا بالخاء المعجمة والزاي بائية في جوانب الجب وان الملاصقة للماء قال